وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واهد
وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير
المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي
هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون
على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس
الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيهًا على صحة
ايراده كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل
ظاهر في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم
مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في
نفس الكلمة ولهذا جزم المص هنا برجوعه
الى المعنى وبما سبق من التحقيق خرج عن حد الاسم جمعًا والاحد
الحروف منعگا بالاسماء اللازمة للاضافة مثل ذو
وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها
مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد
ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالاً وتبعًا من

من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة
لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه
الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة
على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها
فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف وما كان الفعل دالًا
على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث
وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة
في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة
في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة
للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون
بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها منقولة عن المصادر الاصلية

الثلثة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)